**جامعة قاصدي مرباح– ورقلة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم علوم المالية والمحاسبة**

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي**

**الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية**

**الشعبة: علوم مالية ومحاسبة**

**التخصص: مالية وبنوك**

**بعنوان:**

# مساهمة صناديق الدعم والتمويل في مرافقة المشاريع الاستثمارية

## "مصنع ورق الكر افت نموذجا"

## الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة ASF

**من إعداد الطالب: سيد أحمد قريشي**

**نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 21 جوان 2023**

**أمام اللجنة المكونة من السادة:**

| | |
|---|---|
| **الدكتور/ عبد الباقي بضياف** | **(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيساً** |
| **الدكتور/ صالح قريشي** | **(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفاً ومقررا** |
| **الدكتور/ عائشة بخالد** | **(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشاً** |

**السنة الجامعية 2023/2022**

# شكر وتقدير

**{اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك}**

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه.

أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لإنهاء هذا العمل وسخر لي من عباده من يعينني على انجازه، ، والشكر وإلى كل من زودنا بالبيانات **ASF**موصول إلى السيد مدير وموظفي الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة الضرورية للدراسة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة **الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة** على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها ومن خلالهم إلى **أساتذتي** في المراحل التعليمية المختلفة راجيا من الله أن يبلغهم الجنة ويرزقهم من فضله وينزلهم مراتب الأنبياء، وإلى **الوالدين الكريمين**.

إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل ولم يتسع المجال لذكرهم.

**الملخص:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة صناديق الدعم والتمويل في مرافقة المشاريع الاستثمارية سواء كانت ضمن المؤسسات الناشئة أو المصغرة، وهذا بدراسة حالة مصنع صناعة ورق الكرافت وتدوير الورق والذي يندرج ضمن القرار 1275 شهادة جامعية– مؤسسة ناشئة، وهذا باختيار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أين حاولنا اسقاط الدراسة في الوكالة لمعرفة آفاق الدعم والمرافقة التي يمكن أن تقدمها الوكالة لهذا النوع من المشاريع، وباستخدام أسلوب دراسة الحالة توصلنا إلى أن الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة

**الكلمات المفتاحية:** ورق كرافت، مشاريع استثمارية، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مؤسسة ناشئة، القرار 1275.

## Abstract:

Through this study, we aim to know the extent of the contribution of support and financing funds in accompanying investment projects, whether they are within the emerging or small enterprises, and this is by studying the case of the kraft paper industry and paper recycling factory, which falls within Resolution 1275 university degree - an emerging institution, and this is by choosing the National Agency for Support and Development Entrepreneurship, where did we try to drop the study in the agency to know the prospects for support and accompaniment that the agency can provide for this type of project, and using the case study method we concluded that the Algerian Fund for Emerging Enterprises

**Key words:** Kraft paper, investment projects, the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship, an emerging institution, Resolution 1275.

## فهرست المحتويات


شكر وتقدير..... III

ملخص الدراسة ..... IV

فهرست المحتويات.. ..... V

مقدمة ..... أ


## الفصل الأول : الإطار النظري لصناديق الدعم والتمويل للمشاريع الاستثمارية


| | |
|---|---|
| **تمهيد**..... | 02 |
| **المبحث الأول: مفاهيم حول صناديق الدعم والتمويل والمشاريع الاستثمارية** ..... | |
| **المطلب الأول: عموميات حول صناديق الدعم والتمويل**..... | |
| **المطلب الثاني: القرار والمشروع الاستثماري**..... | |
| **المطلب الثالث: مفهوم وأهمية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية**..... | |
| **المبحث الثاني: الدراسات السابقة** ..... | |
| **المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة** ..... | |
| **المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة** ..... | |
| **خلاصة الفصل** ..... | |
| **الفصل الثاني: دراسة جدوى مشروع مصنع ورق الكرافت صندوق المؤسسات الناشئة** | |
| **تمهيد** ..... | |
| **المبحث الأول : عرض منهجية و أدوات الدراسة**..... | |
| **المطلب الأول : عينة الدراسة و المتغيرات المستخدمة** ..... | |
| **أولا :** مجتمع الدراسة ..... | |
| **ثانيا :** عينة الدراسة ..... | |
| **رابعا :** متغيرات الدراسة ..... | |
| **المطلب الثاني : أدوات الدراسة** ..... | |
| **المبحث الثاني : نتائج الدراسة** ..... | |
| **المطلب الأول : الجدوى الاقتصادية للمشروع**..... | |
| **المطلب الثاني : تفسير النتائج** ..... | |
| **خاتمة ومقترحات** ..... | |

قائمة المراجع .....

# مقدمة

تساهم المشاريع الاستثمارية بشكل كبير في خلق ديناميكية داخل الاقتصاد المحلي والوطني، كونها توفر مصادر دخل مولدة مناصب شغل وتعمل على ترقية الصادرات كبديل للمحروقات في الجزائر.

وتزايد الاهتمام بهذه المشاريع في الجزائر مؤخرا نظرا للحاجة الماسة لها وايمانا من الدولة الجزائرية بضرورة ترقية هذا القطاع ليسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وهذا نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر سواء مادية وبشرية.

اهتمام الدولة بقطاع الاستثمار والتصنيع بشكل خاص تجسد منذ سنوات في انشاء صناديق ووكالات لدعم وتمويل المشاريع الاستثمارية، وصاحب هذا ترسانة من القوانين والمناشير والتعليمات والتشريعات التي من شأنها تسهيل وتذليل العقبات التي تواجه أصحاب والمشاريع والأفكار، حيث نجد من أهم هذه الآليات (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ سابقا، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANAD، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، صندوق المؤسسات الناشئة ASF وغيرها.

كعادتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي طالما كانت ضمن المسعى انطلاقا من انشاء دار المقاولاتية إلى حاضنة الأعمال بالجامعة إلى مراكز البحث العلمي لحث فئة الطلبة لولوج عالم الابداع والابتكار والاستثمار وبالتالي بناء طالب منتج، جهود الوزارة تجسدت من خلال صدور القرار 1275 شهادة جامعية– مؤسسة ناشئة المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، والذي فتح الباب لجميع الطلبة لطرق باب الاستثمار.

وانطلاقا من ضرورة تجسيد افكارنا واستغلال الفرص المتاحة جاءت الفكرة بإنشاء مصنع لتدوير الورق والمواد المشابهة وإنتاج ورق الكرافت الذي يكلف خزينة الدولة أموال طائلة ضمن فاتورة الاستيراد، بالإضافة إلى معالجة آليات المرافقة التي يمكن أن توفرها الصناديق والوكالات المذكورة سابقا وأهميتها في الرقي بقطاع الاستثمار لتحقيق النتائج المرجوة منه، وعليه سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

**ما مدى مساهمة الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة في مرافقة المشاريع الاستثمارية، مصنع ورق الكرافت؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- **كيف تكون مرافقة صناديق الدعم والتمويل**
- **(المشاريع الاستثمارية، المؤسسات الناشئة) قبل وفي بداية نشاطها؟**
- **ماهي نجاعة الآليات المنتهجة من طرف صناديق الدعم والتمويل في مرافقة (المشاريع الاستثمارية، المؤسسات الناشئة)؟**

وللإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية وسنحاول اختبارها من خلال البحث:

- **ترتبط المرافقة في جودة المشاريع الاستثمارية ومدى تحقيقها للقيمة المضافة في الاقتصاد الوطني؛**
- **تخضع الآليات المنتهجة لإعادة التقييم للوصول إلى النجاعة في مرافقة المشاريع الاستثمارية.**

**مبررات اختيار الموضوع:**

- فكرة مشروع إعادة تدوير الورق وصناعة ورق الكرافت؛
- الاستفادة من مخرجات القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022؛
- لارتباط مستقبل الاقتصاد بالمشاريع والأفكار الاستثمارية والتوجه العام نحو إرساء دعائم لها كمحرك لعجلة الاقتصاد وترقية الصادرات؛

**أهمية البحث:**

تتجلى أهمية موضوع بحثنا في دراسة مدى مرافقة صناديق الدعم والتمويل للمشاريع الاستثمارية لما له من تأثير على الخروج من حالة الركود في الصادرات وترقيتها بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني، وتكتسي عملية المرافقة دوراً كبيراً في اختصار المراحل والمساهمة الفعالة في الناتج الوطني الخام، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مدى في زيادة الوعي لدى طلبة الجامعة والتكوين المهني لولوج عالم الاستثمار والابتكار بما يخدم الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات وامتصاص البطالة.

وبناء على هذه الأهمية وقع اختيارنا على هذا الموضوع.

**أهداف البحث:**

سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- دراسة المشاريع الاستثمارية وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- التعرف على الآليات المتبعة في مرافقة المشاريع الاستثمارية؛
- تحديد مدى نجاعة أهمية صناديق الدعم والتمويل بالنسبة للمشاريع الاستثمارية.

**حدود الدراسة:**

تتعلق الحدود الزمنية في تجسيد مشروع مصنع تدوير الورق ومشتقاته وصناعة ورق الكرافت ضمن القرار الوزاري 1275، أما الحدود المكانية فهي تتمثل في انشاء هذا المصنع في ولاية ورقلة.

**هيكل البحث:**

أنجز هذا البحث وفقا لما تمليه مقتضيات البحوث في هذا المجال وجاء على شكل مقدمة وكانت عبارة عن مدخل للموضوع وفصلين أولهما نظري وثانيهما تطبيقي وخاتمة وجملة من المقترحات.

اهتم الفصل الأول بالإطار النظري لصناديق الدعم والتمويل للمشاريع الاستثمارية وقد قسم إلى شطرين يتناول الأول مفاهيم حول صناديق الدعم والتمويل والمشاريع الاستثمارية، أما الشطر الثاني فيهتم بالدراسات السابقة والبحوث المنجزة والمتعلقة بالموضوع تحت مسمى: الدراسات السابقة.

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية التي سنحاول من خلالها تقديم دراسة جدوى لمشروعنا بالإضافة لمخطط العمل التجاري، بالإضافة إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وصندوق المؤسسات الناشئة في مرافقة المشاريع الاستثمارية.

# الفصل الأول

# الإطار النظري لصناديق الدعم والتمويل للمشاريع الاستثمارية

## تمهيد

تعتبر فكرة المشروع الاستثماري بداية الطريق لإنشاء مؤسسات تحقق ريادة كل في مجال نشاطها والأهداف المسطرة لها لتحقيق الاستمرارية في النشاط بالدرجة الأولى، وما ينجم عنه التوسع والنمو وذلك كون المؤسسة من أهم عناصر الاقتصادات العالمية، إن الأهمية التي اكتسبتها المؤسسات الاقتصادية يحتم على الجهات العليا وخاصة الجهازين التشريعي والتنفيذي من إنشاء آليات لترافق هذه المؤسسات بالحد الذي يكفل على الأقل قدرتها على ولوج عالم الأعمال بالحد الأدنى، الأمر الذي سعت إليه الدولة الجزائرية من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق والوكالات التي تعنى بمرافقة المشاريع الاستثمارية حسب التخصص والطبيعة والنشاط القانوني.

لذلك سنجاول في هذا المبحث التعرف على صناديق ووكالات الدعم في الجزائر من جميع النواحي، بالإضافة للمشاريع الاستثمارية التي هي صلب دراستنا وموضوعنا.

## المبحث الأول: مفاهيم حول صناديق الدعم والتمويل والمشاريع الاستثمارية

يشمل هذا المبحث ثلاث مطالب، ففي المطلب الأول سوف نتطرق إلى عموميات حول صناديق الدعم والتمويل، أما في المطلب الثاني نتعرض إلى القرار الاستثماري وجملة التعارف الخاصة بالمشروع الاستثماري أما في المطلب الثالث والأخير فسنحدد مفهوم وأهمية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية

### المطلب الأول: عموميات حول صناديق الدعم والتمويل

تعتبر وظيفة التمويل، بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها، عملية هامة جدا وبالغة التقيد تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر، خاصة في ظل تعدد وتنوع بدائل التمويل المباشر وغير المباشر، لذلك يتطلب قيام هذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية على مستقبل المؤسسة واستمرارها، فتمويل المؤسسات الناشئة يمثل دوما الانشغال الأهم نظرا لأهمية التمويل في تنمية وترقية المؤسسات الناشئة بادرت الجزائر إلى إنشاء عدة وكالات التمويل قطاع المؤسسات الناشئة الجزائرية من أجل التغلب على مشكل عريض يتمثل في نقص مصادر التمويل هذا القطاع الفني.

#### 1-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكما تدل تسميته أحد أهم أجهزة الدعم الاجتماعي التي تبنتها الحكومة الجزائرية للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء من مناصب عملهم بطريقة ال إرادية ولأسباب اقتصادية، تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وبموجب هذا المرسوم يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تمحورت مهمته الأساسية في البداية في دفع تعويضات البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا ارادية والأسباب اقتصادية. (المرسوم التنفيذي رقم 94-188، 1994)

وفي سنة 1881 قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احتياطية جديدة تقضي بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق مرافقتهم في البحث عن العمل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم

توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن.[1]

وفي سنة 2004 وبعد استمرار ظاهرة البطالة وعدم تراجع مستوياتها رغم ما يقدمه الصندوق من إعانات وتسهيلات في هذا المجال، تم احداث جهار دعم احداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة. الجهاز المستحدث لا يرمي إلى مساعدة الشباب البطال في إنشاء مؤسساتهم المصغرة من خلال الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة لهم فحسب، بل يتطلع لإنجاح هذه المشاريع وضمان استمراريتها على أرض الواقع.

تتمثل مهمة الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يلي:

•ضبط باستمرار بطاقة المنخرطين، وتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.

•يسير الالتزامات المقدمة بعنوان الخط الذي يعطيه.

•يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل، وإدارتي البلدية والولاية، وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من إلتزامات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة.

•يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إيزاء المستفيدين في جميع الظروف.

يساهم الصندوق في إطار مهامه، وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في تطوير أحداث أعمال لفائدة البطالين.

### 2- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

تولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة- الذي يتواجد مقره بجوار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- ضمان القروض البنكية، وقد أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16المؤرخ في 22-01-2004 المتضمن استحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي.

[1] دور آليات الدعم الاجتماعي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمينة رحماني جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2022

يضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.[1]

يغطي الصندوق، بناء على طلب البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود خمسة وثمانين في المائة 85%.

يحل الصندوق، في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا، عند الاحتمال، للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

يحق للبنوك وكل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.

كما أنها تؤدي دوراً كبيراً، في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدراً مهماً من مصادر التمويل، ومجموعة من صناديق أخرى، تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من أجل استمراريتها، كما تسهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها.

### 3- صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-P me spa)

هو شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي 04 -134 الصادر في 19 أبريل 2004 الذي يحدد النظام الأساسي للصندوق لدعم إنشاء وتطوير Pme-Tpe من خلال تسهيل الحصول على الائتمان (الغرض الاجتماعي القانوني). يبلغ رأسمالها المصرح به 30 مليار دينار جزائري، ومكتتب به حتى 20 مليار دينار، و60٪ مملوكة للخزينة العمومية و40٪ للبنوك

الغرض من إنشاء الصندوق هو ضمان مخاطر التخلف عن سداد القروض الاستثمارية الممنوحة من طرف البنوك أو مؤسسات الائتمان من أجل تسهيل الوصول إلى التمويل للشركات التي تستوفي معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الصغيرة جدا (Pme وTpe-Pe)، والتي تهدف إلى تجسيد مشاريعها

[1] صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة https://www.angem.dz/ar/article/la-garantie-des-credits-bancaires 27-05-2023

الاستثمارية إنتاج السلع والخدمات المتعلقة بإنشاء أو توسيع أو تجديد معدات الإنتاج الخاصة بهم، وبالتالي تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر. [1]

### 4-صناديق الدعم الاخرى

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقدّم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات وأنشطة متعددة ومن بُن أهم تلك الصناديق نذكر:

- الصندوق الوطنيً لدعم تشغُّل الشباب.
- الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد.
- الصندوق الوطنيً للتنظيم والتنمية الفلاحُة.
- الصندوق الوطنيً لتطوّر الصّيد وتربّة المائيات.
- صندوق دعم الاستثمارات.
- صندوق ترقية التنافسية الصناعُة.
- صندوق الشراكة.
- الصندوق الوطنيً للتهّيئة العمرانية.
- الصندوق الخاص باستصلاح الأراضً عن طرّق الامتياز.
- الصندوق الوطنً لدعم القرض المصغر.

إضافة إلى بعض صناديق الضمان الخاصة بالمؤسسات وبالقروض

**ثانيا: وكالات دعم وترقية المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

### 1-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE: الدراسة الحادية عشر

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-420 المؤرخ في 1 سبتمبر 4220، وقد تم تغير تسميتها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بمقتضى المرسوم

[1] صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة https://cgci.dz/ara 27-05-2023

التنفيذي رقم 44-442 المؤرخ في 55 نوفمبر 4444، وهي هيئة حكومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية[1]

المعنوية والاستقلالية المالية، موضوعة تحت إشراف الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة. (المرسوم التنفيذي رقم 20-329 -2020) أنشأت هذه الوكالة لتقديم الدعم المالي في شكل قروض ممنوحة من البنوك المحلية بالإضافة إلى تسهيلات ضريبية واعفاءات جمركية ومرافقة الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19و 35 سنة الراغبين، في إنشاء مشاريعهم المقاولاتية مع إمكانية رفع السن إلى الأربعين سنة كحد أقصى إذا كان الاستثمار سيحدث ثالث مناصب عمل دائمة على الأقل. تهدف هذه الوكالة إلى تعزيز ودعم إنشاء وتوسيع الأنشطة الإنتاجية والخدماتية من طرف الشباب ذوي المشاريع مستثنية المشاريع التجارية، وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق

الثروة واحداث مناصب عمل.

### 2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الأجهزة التي تم استحداثها من قبل الحكومة الجزائرية كأحد الاستراتيجيات المنتهجة في محاربة البطالة وعدم الاستقرار الذي يمس مختلف المجالات، حيث تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22يناير 2004، إذ يتولى الوزير

المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

* تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الأتية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم، وبهدف تفعيل هذا الجهاز ومن تم تحقيق هذه الخصوص تتكفل الوكالة أيضا بـ:

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. http://www.ansej.org.dz/ 27-05-2023

-تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.[1]

-تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض

-تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في اجالها

-تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة. ح قروض بدون مكافأة

**وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)**: أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996 (تم تعديل هذا المرسوم في 02جويلية 2003) ومهمتها محاربة الفقر، البطالة والتهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير ومتابعة العقود ما قبل التشغيل (CPE)، العمل المؤقت (ESIL) والأعمال ذات المنفعة العامة (TUP-HIMO) كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل، وحسب وزارة العمل تم إدماج حوالي 35344 خريج جامعة في إطار هذه الوكالة إلى غاية سنة[2]

### 3-الوكالة الوطنيّة لتنمّية الاستثمار (ANDI)

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها، فطبقا لما جاءت به المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19ربيع الثاني 1414 الموافق 5أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، فإن وكالة ترقية ودعم

الاستثمار تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن تم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض إلى أن تم تعديد هذا المرسوم بإصدار أمر يتعلق في تطوير الاستثمار ومناخه وأليات عمله [3]

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/ar 28-05-2023

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصالح رئيس الحكومة ، وكالة التنمية الاجتماعية ،مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ،الجزائر : 2001 ص17 .

[3] الوكالة الوطنيّة لتنمّية الاستثمار https://www.andi.dz/ 28-05-2023

وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام و وسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ،وبمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،ولقد حدد الإطار العام و الأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط أهمها :

- ضمان ترقية الاستثمارات ومتابعتها
- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي (GUI)
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- إن يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما، إعداد الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل.

**المطلب الثاني: القرار والمشروع الاستثماري**

إن نجاح أي استثمار مرهون بالإدارة التي تتولى التخطيط والتنظيم والرقابة، والتي لها القدرة على اتخاذ قرار استثماري رشيد، مبني على معطيات ودراسات تشمل الجدوى الاقتصادية والتجارية للمشروع الاستثماري. ، و من خلال هذا سنتطرق إلى العناصر التالية:

**أولا: القرار الاستثماري**

**مفهوم القرار الاستثماري**

لعل من أهم وأخطر القرارات التي تقوم بإحالتها الإدارة إن لم يكن أكثرها أهمية ومطورة على وجه الإطلاق هي قرارات الاستثمار، ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة[1] .

ويمكن أيضا تعريفه على أنه" :تلك العملية التي تقوم على المفاضلة بين البدائل المتاحة والممكنة بشكل واعي، مدرك وموضوعي، وهي من أصعب العمليات وذلك لتأثرها بالتقلبات الاقتصادية.[2]

ويعرف كذلك قرار الاستثمار على أنه اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد من بين بديلين فأكثر والمبني على مجموعة من الدراسات المختلفة التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختبار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري

**خصائص القرار الاستثماري**

مما سبق يتبين أن قرار الاستثماري يتميز بعدد من الخصائص الهامة هي: [3]

أنه قرار غير متكرر، حيث كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى لا يتم القيام بها إلى على فترات زمنية متباعدة.

يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

يحيط بالقرار الاستثماري جملة من المشاكل التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أساليب علمية للتعامل معها .

**ثانيا: المشروع الاستثماري**

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الهامة التي يتسنى عن طريقها للدول تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والضرورية لمقتضيات الانتقال من حالة الركود إلى حالة الانتعاش والتطور، فإنه سيتم على مختلف الجوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري، وهذا من خلال محاولة التطرق أو التعرض إلى العناصر التالية:

[1] أمين السيد الحمد لطفي، "**تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة**"، دار الجامعية الاسكندرية 2006 ص21.

[2] منعم زمزر الموسمي "**اتخاذ القرارات الإدارية**"، دار البازوري العلمية، عمان، 1998، ص 13

[3] حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 2013، ص 23.

**مفهوم المشروع الاستثماري**

المشروع هو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة المجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع .[1]

ومن جهته يعرف البنك الدولي المشروع بأنه حزمة من النشاطات الاستثمارية والسياسات والإجراءات المؤسسية الأخرى التي تستهدف تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة .[2]

عرفت منظمة المواصفات العالمية (iso) المشروع بأنه العملية الفريدة التي تحتوي على مجموعة من الفعاليات المتناسقة والمسيطر عليها التي لها تاريخ بداية ونهاية والموجهة نحو تحقيق هدف محدد وفقا للمتطلبات المحددة وتشمل على الزمن، التكلفة، والموارد[3] .

يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه" كل كيان تنظيمي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة خلال فترة معينة".[4]

كما يعرف المشروع الاستثماري على انه مجموعة من العمليات التحويلية المجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيم مخرجاته تفوق قيمة مداخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية (عوائد الاستثمار) للمشروع

**ثانيا: اهداف المشروع الاستثماري**

إن تحديد الأهداف المراد تحقيقها من المشروع يعتبر كتابة البقعة المحورية الدراسة جدوى أي مشروع استثماري. وفي هذا الإطار تنقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف:

**1-أهداف المشاريع الخاصة:**

[1] نبيل عبد السلام شاكر، **إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة**، كتب عربية، 2006 ص14.

[2] مدحت القريشي، "**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 16

[3] عبد الستار محمد العلي، **إدارة المشروعات العامة**، الطبعة الاولى"دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن،2009ص23.

[4] عاطف وليم اندراوس، "**دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2006، ص 08.

حيث تشير النظرية الاقتصادية أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح وهو ناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، إلا أن هناك أهداف أخرى يتم السعي إلى تحقيقها إلى جانب ذلك مثل الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة، وتعظيم الإيرادات أو الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات وهناك هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال، بل قد تسعى للمشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤولياتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكتسب رضاء العملاء والقائمين على صناعة القرار.[1]

## 2-أهداف المشاريع العامة:

إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق، فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل

ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقا بالربح بل يجب ألا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها.[2] وهذه الأهداف هي: [3]

**أ- تقديم الخدمة:** أي تقديم خدمة مفيدة للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات أو تحقيق الاشباعات المطلوبة للمجتمع.

**ب- الربح:** يقصد بهدف الربحية تحقيق ربح لصاحب المشروع حيث أن المشروع الخاص تحركه الربحية للدخول في جمال معين، وذلك لأن الربح هو عبارة عن مكافأة لصاحب المشروع لأنه خاطر بأمواله وتحمل مخاطرة الاستثمار في هذا المال. وهناك نقطة يجب أن نشير إليها وهي أن وضع هدف الخدمة قبل هدف الربح ليست عملية عشوائية بل إنها مقصودة، فلا بد لكل صاحب مشروع جديد أن يعرف أنه سيستمر في السوق إذا فهم أن وجوده وبقاله مرتبط بتحسن أدائه وخدمته للمجتمع وليس بكفالته في تحقيق وتحصيل أرباح من هذا المجتمع.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**الدراسات الجدوى الاقتصادية الاتحاد القرارات الاستثمارية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 22 على صناعة القرار

[2] عبد الكريم يعقوب، "**دراسات جدوى المشروع**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2009، ص70.

[3] عبد الحميد مصطفى ابو غانم، "**إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الاولى**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2002، ص133-136.

**ج- الأهداف الاجتماعية** للمشروع هدف اجتماعي، حيث أن هناك فئات أخرى في المجتمع الخلاف المستهلكين كالعاملين والموردين والحكومة والمجتمع المقام به المشروع نفسه يتأثرون هذا المشروع، وعلى هذا فعلى صاحب المشروع أن يحمي مصالح كل هؤلاء ويهتم بهم كما يهتم بتحقيق الأرباح.

**هـ- النمو**: يجب أن يهتم المشروع بأهداف النمو بحيث لن يضل المشروع صغيرا طيلة حياته، بل لا بد أن ينمو ويكبر بالتدرج.

**ثالثا: أنواع المشاريع الاستثمارية**

تنقسم المشاريع الاستثمارية إلى عدة أنواع وفقا لمجموعة من المعاير منها:[1]

**1-القابلية للقياس**: بحسب هذا المعيار هناك نوعين من المشاريع:

**مشاريع قابلة للقياس**: أي المشاريع التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي وهذه المنتجات قد تكون سلعا أو خدمات أو غالبا ما تكون منتجات لها أسواق تحدد فيها أسعارها، ومثال

ذلك المشاريع الزراعية، الصناعية.... كما أن هناك مشاريع منتجاتها لا تباع كلها في السوق لكن يمكن تقييمها باستخدام الأسعار السائدة فيه (تقييم المنافع نقدا).

**مشاريع غير قابلة للقياس**: هي المشاريع التي يصعب تقييم مجالها بدقة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك

أبحاث إضافية أو وضع افتراضات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع مثل المشاريع المتعلقة بالتعليم أو الصحة.....

**2-العلاقات التبادلية**: تنقسم المشاريع وفق للعلاقة التبادلية إلى ثلاث أنواع:

**مشاريع مانعة للتبادل** يقصد بها المشاريع البديلة التي تنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يطبع اختيار أحدهما اختيار الأفضل مثل: بناء مستشفى أو مركز تجاري على نفس المساحة الأرضية.

**مشاريع مستقلة**: المشاريع المستقلة لا يمنع إقامة أحدها إقامة الأمر طالما توفرت الموارد المطلوبة، كما أن إقامة أي منها لا يكون مشروطا بإقامة الأخر.

[1] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "**دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية**"، الدار الجامعية، طبعة الثالثة،2011، ص11.

**مشاريع متكاملة**: هي تلك التي يلزم إقامة أحدهما إقامة الأمر مثل: بناء مصنع التعليب السمك وتصنيع مراكب الصيد فالتان يلزم إقامة الأول حتى يكون له أكثر منتفعة

**3-البعد الاجتماعي**: إن المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم ها نوعين هي:

**مشاريع الإنتاج المباشر**: وهي مشاريع تتولى إنتاج السلع والخدمات يمكن بيعها مباشرة للمستهلك على أساس فردي ولا يكون البعد الاجتماعي ظاهرا حيث يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لها.

**مشاريع البنية الأساسية** مثل المنشآت الكبرى فهي ذات بعد اجتماعي لجعل الدولة مسؤولة عن توفيرها للجمهور بأسعار معقولة وجدول القطاع الخاص أحيانا القيام بإنشائها.

**مشاريع استثمارية على أساس نوع الملكية** طبقا لهذا المعيار فانه يمكن تصنيف المشاريع إلى: [1]

**مشاريع خاصة** هي تلك التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين (المؤسسات والشركات الخاصة)، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور مثلا: الصناعات الغذائية السيارات، إنتاج الملابس.

**مشاريع عامة** هي تلك المشاريع التي تمتلك الحكومة كل أو الجزء الأكبر من رأس مالها، وتقدم خدمات اجتماعية مثلا: مشاريع الطرق والجسور والمطارات مشاريع المياه والكهرباء.

**-المشاريع الاستثمارية حسب تأثيرها على طاقة المنشأة**: وهي 04 أنواع: [2]

**مشروعات استثمارية جديدة** وذلك في رغبة ممارسة نشاط استثماري لم يسبق ممارسته من قبل، أو في حالة الرغبة في التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذات النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.

**مشروعات التوسع الاستثماري** وهي تتميز عن مشروعات جديدة، في أنها تمثل امتداد صناعيا أو خدميا لمنشاة قائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج الذي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

---

[1] بن مسعود نصرالدين، "**دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف(s.ci.bs)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية دفعة:2009-2010ص37

[2] امين السيد احمد لطفي، "**دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006ص7-8.

**مشروعات الإحلال الرأسمالي:** كما في حالة إحلال الآلات في مصنع ما بآلات جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا، أو إحلال آلات أصابها القدم بالات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية تقوم بنفس العمل.

**مشروعات التطوير التكنولوجي** حيث الهدف إلى تحسين اقتصاديات التشغيل مثل إحلال الطرق الآلية وأنظمة التحكم الميكانيكية والالكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج المستخدمة في منشأة ما قائمة.

**المطلب الثالث: مفهوم وأهمية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية**

تعتبر دراسة الجدوى من اهم الادوات التي يستعين بها متخذ القرار الاقتصادي على مستوى المشروع الخاص وذلك لما توفره من معلومات وبيانات التي من شانها يتم اتخاذ القرار المتمثل في الاستثمار من عدمه

**اولا مفهوم دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية:** يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف التي حظيت بها دراسات الجدوى وتقييم المشروعات.

**التعريف الأول:** " هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر خاصة أو الاقتصاد القومي أو كليهما على مدى عمره الافتراضي.[1] يتضح من هذا التعريف أن:

دراسات الجدوى هي دراسات منهجية مبنية على أسس علمية بعيدة على العشوائية. دراسات الجدوى تسمح بالتحديد صلاحية المشروع من عدمه.

**التعريف الثالث:**" هي عبارة عن سلسلة الأنشطة والمراحل المتتابعة والمكونة من عدد من الدراسات والبيانات التي تقتضي في التحليل النهائي بإقرار إنشاء مشروع معين من عدمه سواء كان هذا المشروع جديد أو توسعا في مشروع قائم أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر".[2] يتضح من هذا التعريف ما يلي: أن دراسات الجدوى عبارة عن حلقات متصلة فيما بينها تهدف في الأخير إلى القرار المشروع من عدمه. أن دراسات الجدوى تستهدف ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية حيث نجد دراسات جدوى لمشاريع جديدة، دراسات جدوى لمشاريع توسعية،

[1] مشاري أمينة وقريشي حسيبة، **"دراسة جدوى الاقتصادية لمشروع الشراكة"**، مذكرة نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، فرع مالية، المركز الجامعي بالمدية، الدفعة 2007-2008 ص7.

[2] نبيل شاكر، **"اعداد دراسات وتقييم المشروعات الجديدة"**، مكتبة عين الشمس، القاهرة ،1998ص17.

دراسات جدوى لمشاريع الإحلال. إلا أننا نلاحظ أن التعريف كذلك لم يبين بوضوح تلك المراحل المتتابعة التي تعتمد عليها دراسات الجدوى.

على ضوء هذه التعاريف بإمكاننا صياغة المفهوم التالي حول دراسة جدوى المشروعات.

هي تلك السلسلة المترابطة والمتكاملة من الأساليب العلمية التي تطبق على الفرص الاستثمارية منذ بحثها كفكرة إلى حين الوصول إلى القرار النهائي بقبول أو رفض أو إعادة تشكيل تلك الفرصة وعلى هذا النحو تتطلب دراسات الجدوى أنواعا مختلفة من الاختبارات والدراسات حول الجوانب: (القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، التمويلية، المالية والاجتماعية) يقوم بها فريق من المختصين في المجالين الأكاديمي والعلمي سواء داخل المؤسسة إذا كانت قائمة أو بالاستعانة بمكاتب الدراسات الاستثمارية المتخصصة في هذا المجال.

### 2-1 خصائصها:

كي تكون دراسة الجدوى الاقتصادية المعدة تصل إلى مستوى الاحترافية المنشود، يجب أن يتم اعدادها بطريقة تشتمل على الخصائص الآتية: [1]

تحتوي على معلومات دقيقة وموثقة لا أمال وطموحات غير واقعية.

يتم إعدادها بعناية وباستخدام لغة محترفة للأعمال.

محددة للغاية ولا تحتوي على معلومات عامة.

تناقش المشروع من جميع الجوانب لا الجانب الإيجابي فقط؛ بحيث تناقش كل من المميزات والعيوب، الأرباح والخسائر وكذلك الفرص والتهديدات.

يتم فيها مناقشة التحليل المالي للمشروع بطريقة دقيقة للغاية، بحيث تتضمن كافة القوائم المالية التي يحتاجها صاحب المشروع أو المستثمر في اتخاذ القرار.

شاملة وتغطى كافة جوانب العمل، بداية من المعلومات الأساسية، وصولًا للتحليل الدقيق للمشروع والبيئة المحيطة به بالتفصيل.

[1] https://www.e3melbusiness.com/blog

يتم من خلالها توضيح المشكلة التي يناقشها المشروع بطريقة واضحة وهو في ذاته يمثل نصف الحل لعلاجها.

تراعى الظروف المكانية والمجتمعية وكذلك الزمنية لطبيعة المشروع وأن يتم إعدادها وفق جدول زمني محدد.

واضحة بحيث يسهل السير عليها بمجرد البدء في تنفيذ المشروع.

تحمل جزء من المرونة الذي يجعلها قابلة للتغيير، بحيث يتم تطويرها وفق متطلبات السوق وتغيراته المستمرة.

**أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية**

يمكن لنا تلخيص هذه الأهمية فيما يلي:

**1- بالنسبة للمستثمر الفرد:**

لدراسة الجدوى أهمية كبرى وبالغة بالنسبة للمستثمر الفرد وذلك للأسباب التالية:[1]

- ضخامة المبالغ المستثمرة في بعض الأحيان، كالمشروعات الصناعية الضخمة.
- البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المشروعات الاستثمارية، والتي تحمل في كثير من الأحيان متغيرات متعددة ومتنوعة، تؤكد وجود عنصر المخاطرة وعدم اليقين في تلك البيئة الاقتصادية.

لذا لابد من القيام بدراسة الجدوى، لأنها تحقق للفرد المستثمر ما يلي:

- تبين دراسات الجدوى المبدئية أو التمهيدية على مدى وجود فرص استثمارية أو أفكار جديدة تستحق المزيد من الدراسة التفصيلية.
- على ضوء نتائج دراسات الجدوى يمكن للمستثمر الفرد أن يفاضل بين الفرص الاستثمارية المتاحة لديه وترتيبها.
- نتائج دراسات الجدوى تمثل وتعتبر كمرشد للمستثمر الفرد، والذي يمكنه إتباعه خلال مراحل تنفيذ المشروع، بحيث يمكن الرجوع إليه في مختلف مراحل التنفيذ.

**2- بالنسبة للمشروع (المؤسسة):**

[1] يحيى عبد الغني ابو الفتوح، "**دراسات جدوى المشروعات**"، (بيئية، تسويقية، مالية) دار الجامعة الحديدة للنشر، الاسكندرية، مصر،2003، ص19

إن أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمؤسسة تتجلى فيما يلي : [1]

– تعتبر دراسة الجدوى الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة المشروع كشراء الأراضي، إقامة المباني، توريد الآلات والمعدات، وآل ما يلزم من دراسات وإجراءات وعقود وقرارات تنفيذية.

– إظهار مدى قدرة المشروع في تحقيق الأهداف التي يقوم من أجلها، بحيث أن إقامة المشروع ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو بغرض الحصول على منافع مادية معينة للمؤسسة.

– مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها، وإلى حد ما سوف يتحقق العائد من وراء استثمار هذه الأموال.

### 3– بالنسبة للمجتمع:[2]

تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية في حل المشكلة العامة للندرة النسبية في الموارد وذلك لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع.

فإذا علمنا بأن خطط التنمية التي تعدها بعض البلدان، ما هي إلا قائمة من المشاريع الاستثمارية لذا فإنه إذا ما أرادت الدول خاصة النامية منها تحقيق برامجها الإنمائية، فلابد عليها أن تعطي لدراسة الجدوى أهمية كبيرة وذلك لكونها تمثل الوسيلة الأساسية واللازمة لتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها تلك الموارد التي تتميز بالندرة الحادة.

لذا ولتجاوز المشروعات الفاشلة والتي تعني تجاوز هدر وتبذير الأموال فلابد من الاهتمام بدراسة

[1] فروخي امين، "**دراسات جدوى المشاريع الصناعية، حدود الدراسات في الجزائر**"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002ص8.

[2] كاظم جاسم العيساوي، "**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**"، ظار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان،الاردن،2002ص40-41.

الجدوى التي تساعد على توفير مستوى من الأمان للأموال المراد استثمارها).

آما أنه لابد على الدول من تحديد الأولويات في المشاريع الاستثمارية وذلك بوضع مجموعة من المعايير

التي تساعد على ترتيب المشروعات وذلك وفقا لأهميتها وكفاءتها الاقتصادية، ومدى توافر عناصر الإنتاج، آما أنه يضمن الاعتماد على معايير موضوعة بغية المفاضلة بين المشروعات وبين متابعة تقييم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية تقييما آليا على مستوى الاقتصاد الوطني، وتقييما جزئيا على مستوى المشروع.

**أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية:**

هناك هدف عام لدراسة الجدوى، وأهداف فرعية تبرز أهمية دراسة الجدوى فدراسة الجدوى تهدف في إطارها العام إلى تقرير أفضلية القيام بالاستثمار في المشروع المقترح من عدمه.[1]

فمن أهم الأهداف الفرعية لدراسة الجدوى نجد:

- تحديد الفرص المتاحة والبديلة للاستثمار

- وضع أساليب وأنماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطويرها، وذلك لمراعاة اقتصاديات دراسات الجدوى،

أو جدوى دراسة الجدوى بمعنى أن دراسة الجدوى هي دراسة اقتصادية لا يتعين الإسراف فيها

- تعميق المفاهيم الخاصة بجميع النواحي الأساسية للمشروعات سواء كانت من الناحية التكنولوجية، الفنية،

أو المالية وحتى الاقتصادية.

- التركيز على الدراسة التسويقية والأساليب المتطورة المستعملة في التسويق وذلك بهدف تحديد حجم الطلب المحلي والخارجي.

- تحديد اختيار أنواع التقنيات المستخدمة في المشروعات.

- تحديد إمكانية توفير الخطط والبرامج التوسعية للصناعات القائمة.

[1] يحيى عبد الغني ابو الفتوح مرجع سبق ذكره ص18

– تحديد الآثار الاقتصادية للمقترحات الاستثمارية والآثار التبادلية بين تلك المقترحات والاقتصاد ومستوياته المختلفة إقليميا ودوليا.

ومنه إبراز تلك المشروعات من خلال دورها في التأثير في اتجاهات السياسة الاقتصادية، المحلية والعالمية ودرجة التأثر بها.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

قصد الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا، ولضبط متغيراته وكذا بغية تحديد الأداة المستعملة وطريقة الدراسة، سنحاول في هذا المبحث عرض ما نحسب أنها أهم الدراسات السابقة في بحثنا وقد حاولنا التنويع فيها.

### المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

نحاول من خلال هذا المطلب عرض الدراسات الأجنبية المتعلقة بظاهرة التعثر المالي أو الفشل المالي أو الإفلاس المالي وهي كالتالي:

**دراسة كمال زموري ربيع قرين[1]**

هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل دور هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية بالجزائر، وذلك من خلال معرفة مدى مساهمة تلك الهيئات الحكومية في تمويل المشاريع المقاولاتية وتطويرها، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات المتعلقة بدور تلك الهيئات بالاعتماد على إحصائيات صادرة عن الهيئات الوطنية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن آلية الدعم المالي المنتهجة لم تحقق نقلة نوعية في مجال التكنولوجيات الحديثة كونها ال تميز بين جودة المشاريع المقاولاتية.

**دراسة ديناوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة[2]**

[1] كمال زموري، ربيع قرين، **دراسة تحليلية لمساهمة هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية: واقع التجربة الجزائرية**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة (الجزائر).

[2] ديناوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، "**المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني**"، المجلد 07، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03.

سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر والاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية مؤخرا التي أصبحت تولي اهتماما كبيرا بدعم المؤسسات الناشئة، حيث اعتمدت الباحثتان على دراسة مقارنة بين المؤسسات الناشئة الجزائرية وبعض المؤسسات في دول العالم توصلا من خلال دراستهما إلى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر واجهت الكثير من المشاكل والمعوقات وهي لا تزال بعيدة عن مراحل متقدمة بلغتها المؤسسات الناشئة في بعض الدول المتقدمة، إلا أن الحكومة الجزائرية رسمت مؤخرا نماذج وسنت قوانين تدعم المؤسسات الناشئة للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية بعيدا عن مداخيل الريع البترولي.

**دراسة إلياس حناش، بوغنفور خديجة**[1]

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وماهي متطلبات تطويرها، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على الإحصائيات حول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الممتدة من (2002-2019).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر لا زالت في طور الإنشاء حيث سجلت 97 % مؤسسة صغرى من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن أغلب المشاريع الصغيرة تواجه مشكلة الحصول على التمويل بسبب عدم امتلاكها للضمانات اللازمة وتجد صعوبة في استخدام التكنولوجيا باعتبارها أساس نجاحها وتطورها، ورغم ذلك ساهمت هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل وفي الصادرات خارج المحروقات فهي تحتاج بشكل أكبر لتهيئة الظروف المناسبة وإنشاء هيئات المرافقة من أجل النمو والتوسع.

المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير «، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان" إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة – جامعة جيجل"، الجزائر، 2021

**دراسة منصف بوعزيلة رمزي زراري**[2]

[1] إلياس حناش، بوغنفور خديجة، **المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير** «، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان" إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة – جامعة جيجل"، الجزائر، 2021.

[2] منصف بوعزيلة رمزي زراري دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2010-2018)

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لفترة الممتدة بين (2010-2018)، حيث سعت الدولة لتوفير العوامل الملائمة لنمو هذا النوع من المؤسسات، اين استعمل المنهج الصفي التحليلي وذلك بوصف الظاهرة المدروسة ومتغيراتها وتحليل الاحصائيات والمعطيات من جهة اخرى

وتوصلت هذه الدراسة الى ان الصادرات في الجزائر تعاني من تبيعة للمحروقات فهي مهيمنة بالرغم من المجهودات المبذولة من الدولة بهدف ترقية صادراتها خارج المحروقات عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**دراسة بن حسان حكيم[1]**

إن الهدف من هذه الدراسة هو توضيح الإطار النظري لعملية دراسة جدوى المشروعات، وعملية تقييمها ، إضافة إلى تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في الدراسة وذلك باستعمال المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت النتائج الى ان لدراسة الجدوى أهمية كبيرة بالنسبة للمشاريع الخاصة او بالنسبة للمشاريع العامة فبالنسبة للمشاريع الخاصة تجنب المستثمر من خطر صرف الاموال في المشروع لا جدوى لها أما بالنسبة للاستثمارات العامة التي تقوم بها الدولة، فنجد أن دراسة الجدوى تجنب الدولة القيام باستثمارات تلتهم أموال لا جدوى لها تجاريا و لا قوميا.

**دراسة بن مسعود نصر الدين [2]**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يتم اتخاذ أو تبنى القرارات الاستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه حيث استخدم في هذه الدراسة المنهج الكمي التحليلي وهذا ما يتناسب مع الإشكالية المطروحة وتوصلت الى

دور الدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها في تحديد ربحية المشروع من خلال تقدير العوائد المتوقعة من المشروع ومقارنتها بالتكاليف المتوقعة ومن تم حساب الربح الصافي للمشروع في كل سنة من سنوات التشغيل وطيلة مدة التشغيل.

**دراسة يمينة رحماني[1]**

[1] بن حسان حكيم دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة G.M.D LA BELLE مؤسسة لصناعة القرينة والسميد 2006.

[2] بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صاف S.Cl.BS 2010**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على آليات الدعم الاجتماعي للمقاولاتية في الجزائر ودورها في حركية تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى تحديد دورها في استحداث مناصب عمل جديدة. هذه الآليات والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تم إنشاؤها خصيصا في إطار سياسة محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي من أجل دعم فئات معينة من المجتمع وتمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة بهدف خلق مناصب عمل دائمة للمستفيدين ولأفراد آخرين، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وأوضحت الإحصائيات الواردة في الدراسة أن الهيئات الثلاثة لم تساهم بنفس الوتيرة في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية احتلت الصادرة بنسبة تفوق 02% من مجموع المؤسسات المنشئة خلال الفترة 2004-2019.

**دراسة بن جارة يوسف، سافير فيصل[2]**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة إلى أي مدى يمكن أن يساهم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز مكانتها في الاقتصاد الوطني وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي وتم استنتاج ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا مهما في النهوض باقتصاديات الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق التنمية الاجتماعية اذ تعتبر وسيلة فعالة لمحاربة البطالة والفقر.

**دراسة بوشنافة أحمد. سعيد نعيمة[3]**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الآليات الملائمة لطبيعة وخصوصية دراسة الجدوى التمويلية في مجال المشاريع الاستثمارية العمومية من خلال ميزانية التجهيز التي تلتزم بالمقيدات الإدارية للخدمة العامة، حيث أنه وللإجابة عن هذا التساؤل تم تقسيم الدراسة إلى جزأين نظري وتطبيقي. تناول الجزء النظري مفهوم دراسة جدوى المشاريع

---

[1] يمينة رحماني، **دور آليات الدعم الاجتماعي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (90) / العدد (1)، جوان 2022

[2] بن جارة يوسف، سافير فيصل، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وحدة ورقلة كنموذج** 2016-2017.

[3] بوشنافة أحمد. سعيد نعيمة، **دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)**، جامعة بشار مجلة البشائر الاقتصادية العدد الثالث – العدد 02(جوان 2017).

الاستثمارية العمومية، في حين أنه في الجزء التطبيقي تم اعتماد معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (دراسة حالة قطاع التربية والتكوين لولاية بشار خلال الفترة 2014-2018، بهدف معرفة ما إذا كان هناك تطبيق لدراسة الجدوى وما هي معايير تقييم المشاريع على مستوى هاتين المديريتين باستخدام المنهج الوصفي ودراسة حالة في الجانب التطبيقي أثبتت نتائج الدراسة المتوصل إليها أن هناك تطبيق الدراسة الجدوى على مستوى هاتين المديريتين خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترات.

**خلاصة الفصل:**

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية، اتجهت الجزائر إلى التغيَر التدريجي للسياسة الاقتصاد بالاعتماد على قوى السوق ،مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الناشئة التي تلعب دورا مهما في مجال الهيكل الاقتصادي. و في هذه الدراسة قمنا بالتعريف بوكالات و صناديق دعم وتمويل المؤسسات الناشئة وكيفية تمويلها.

# الفصل الثاني

# دراسة جدوى مشروع مصنع ورق الكرافت صندوق المؤسسات الناشئة

**تمهيد**

تندرج دراستنا ضمن القرار 1275 مذكرة تخرج- مؤسسة ناشئة، حيث تتمحور فكرة مشروعنا حول إعادة تدوير ورسكلة الورق والمواد المشابهة وجريد النخيل بهدف صناعة الورق فائق الجودة وورق الكرافت والذي يعتبر المادة الأساسية لمختلف المنتجات الورقية، وإننا إذ نعتبر الفكرة جديدة وغير مطبقة في الجزائر كون هذه المادة تستورد فقط وتكلف الخزينة العمومية أموالا طائلة، بالإضافة لسعينا من أجل تطوير منصة رقمية مع تطبيق هاتفي لتسهيل التعامل مع العملاء والموردين المحتملين لمؤسستنا، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة جدوى المشروع بالإضافة لإنشاء مخطط الأعمال التجاري ومدى مساهمة صندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة في تمويل ودعم المشروع.

## المبحث الأول: عرض منهجية وأدوات الدراسة

يتناول هذا المبحث عرضا لمنهجية وأدوات الدراسة، واشتمل على مجتمع وعينة الدراسة وتفصيلا عن بيانات الدراسة ودراسة الجدوى لمشروع مصنع ورق الكرافت ودواليب الورق.

### المطلب الأول: عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة

**عينة الدراسة**

تتشكل عينة الدراسة أساسا من المشروع الذي يندرج ضمن القرار 1275 مذكرة تخرج- مؤسسة ناشئة، حيث سنعمل فيما يلي من المحاور لتقديم دراسة الجدوى حول المشروع بالإضافة لمخطط الأعمال التجاري، بالإضافة الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة.

### المطلب الثاني : أدوات الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ورقلة

عنوان المشروع:

صناعة دواليب الورق (ورق الكرافت)

منصة رقمية بتطبيق على الهاتف

مشروع لنيل شهادة مؤسسة ناشئة في إطار القرار الوزاري 1275

صورة العلامة التجارية

الاسم التجاري

KRAFTLY Best of Paper

Akiay

HEWLETT-PACKARD

## بطاقة معلومات:

## حول فريق الاشراف وفريق العمل

### 1- فريق الاشراف:

| فريق الاشراف | |
|---|---|
| المشرف الرئيسي:**(01)**<br>صالح قريشي | التخصص:<br>مالية ومحاسبة |

### 2- فريق العمل:

| فريق المشروع | التخصص | الكلية |
|---|---|---|
| الطالب: سيد أحمد قريشي | مالية وبنوك | SECG |

1-رسكلة وتدوير الورق ومشتقاته، وتصنيع قوالب الورق الصناعي (ورق الكرافت)، إنشاء منصة رقمية للموردين والعملاء. (التقليل من التلوث واسترجاع أكبر كمية من مخلفات الورق والنخيل والأشجار)

تعتبر عملية جمع ورسكلة وتدوير الورق وبقايا الأشجار والنخيل، بالإضافة إلى صناعة دواليب الورق وورق الكرافت، ذات أهمية بالغة اقتصاديا وبيئيا وفيما يلي أهم العناصر المتعلقة بالمشروع:

- ✓ مجال النشاط: صناعي وخدماتي من خلال صناعة دواليب الورق بالإضافة إلى تقديم خدمات استرجاع البقايا، وتوفير منصة رقمية تكون في متناول العملاء والموردون وتطبيق على الهاتف.
- ✓ الفكرة: نظرا للأهمية البالغة لمادة الورق ومشتقاتها، ونظرا للكميات الكبيرة المستهلكة منها، بالإضافة لتسببها في تلويث المحيط والتأثير على الجانب الجمالي للمدن، وبالتالي محاولة معالجة المشكل.
- ✓ سنعمل أولا على استرجاع وجميع الورق المستهلك والتالف وبقايا النخيل والأشجار، وثانيا عملية تصنيع دواليب الورق بجميع أنواعه خاصة ورق الكرافت.
- ✓ سيكون ذلك بإنشاء منصة رقمية لتسهيل الوصول للموردين والعملاء وتحديد نقاط الجمع، وإنشاء مصنع لمعالجة المادة الأولية وتحويلها للمنتجات التي نسعى للوصول إليها.
- ✓ سينجز ذلك: **أولا الإدارة** فريق مسؤول عن التخطيط للمشروع وادارته من خلال التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وإدارة الموارد والتنسيق بين مكونات المؤسسة، **ثانيا الوحدة التشغيلية** والتي تكون مسؤولة عن جمع المواد الأولية ومعالجتها (تصنيف حسب الجودة، إزالة الشوائب، المعالجة اللاحقة...)
- ✓ سيتم انجاز المشروع بالقرب من مصلحة الردم التقني لولاية ورقلة باعتباره منطقة استراتيجية ويمكن توفير كميات معتبرة من المواد الأولية المتواجدة بمنطقة الردم التقني.

- القيم المقترحة

يمكن أن تنشأ القيم المقترحة أو المقدمة للزبائن من خلال العناصر التالية:

- يعتبر دواليب الورق (ورق الكرافت) مادة مهمة في الصناعة الورقية ونظرا لعدم انتاج هذا النوع على المستوى الوطني بالقدر الذي يغطي السوق الوطني والتصدير إلى الخارج.
- باعتباره أجود أنواع الورق الصناعي فإن ورق الكرافت يعتبر مادة أولية لعديد الصناعات التي من شأنها اقتحام السوق الوطنية والدولية في حال توفيره وهو النقطة التي نعول عليها في إرضاء العملاء.
- من خلال تنوع المواد الأولية ووجود عدة منتجات نسعى لتوفيرها يمكننا توفير وتغطية احتياجات العملاء بشكل جيد.

- من خلال البدائل التي نسعى لتوفيرها فإننا نهدف لتوفير خدمات تسهل على العميل الاستفادة من المنتجات وتلبية الرغبات المطلوبة من طرفه، بالإضافة وضع استراتيجية لتدنئة التكاليف على العملاء وبالتالي ضمان حصص في السوق للمشروع.
- الحد من المخاطر: تقليص احتمال تعرض العملاء للمخاطر لدى شرائهم المنتجات أو الخدمات بتقديم ضمانات.
- سهولة الوصول: جعل المنتجات متاحة للعملاء الذين لم يكن بإمكانهم من قبل الوصول إليها.
- باعتبار الورق مادة حيوية وواسعة فإن عملية التصنيع والرسكلة تمر بمراحل واضحة.

- فريق العمل:

لم يتم تشكيل الفريق كاملا لعدة اعتبارات، حيث نعمل حاليا على انتقاء الفريق القادر على ضمان

- أهداف المشروع

إضافة إلى صناعة دواليب الورق وورق الكرافت فإننا نهدف إلى إنشاء منصة رقمية تعتبر كقاعدة معطيات وبنك معلومات تكون رابط بين مؤسستنا وعملائنا وموردينا، وسنعمل كذلك على إنشاء تطبيق للهاتف لتسهيل العملية أكثر، وهذا ما يبرز الفكرة الابتكارية في مشروعنا.

- جدول زمني لتحقيق المشروع:

- كيفية تقسيم الهدف النهائي لبراءة الاختراع إلى مهام فردية.
- تحديد الوقت اللازم لكل مهمة.
- تحديد النتائج الرئيسية لكل مهمة.

الشهر

| | | | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | | البحث في قواعد البيانات الخاصة ببراءات الاختراع وجمع المعلومات | ✓ | ✓ | ✓ | | | | | |
| 2 | | الشروع في الاختبارات المخبرية لإعداد النموذج الأولي | | | | ✓ | ✓ | | | |
| 3 | | تجريب النموذج الأولي | | | | | ✓ | ✓ | ✓ | |
| 4 | | تجربة النموذج الأولي خارج المخابر | | | | | | ✓ | ✓ | ✓ |
| 5 | | تسجيل براءة الاختراع من اجل الحصول على رقم الإيداع | | | | | | ✓ | | |

الأعمال

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | والحماية الصناعية | | | | | | | | |
| 6 | | متابعة عملية الحصول على براءة الاختراع وتصحيح ملاحظات الممتحنين من **inapi** | | | | | | | ✓ | |

- عرض القطاع السوقي:

الشركات والمؤسسات: توجيه المنتج لشركات التصنيع والتعبئة والتغليف التي تحتاج إلى. كميات كبيرة من الورق والورق المعاد تدويره لإنتاج منتجاتها. يمكن توفير صناديق التعبئة والتغليف. والأكياس ومواد التغليف الأخرى لهذه الشركات

**الأسواق المحلية:** توجيه المنتجات المعاد تدويرها إلى الأسواق المحلية، مثل البيع بالتجزئة. والمحلات التجارية والأسواق المحلية. يمكن أن يكون هناك طلب مستمر على منتجات الورق المعاد تدويره في مجالات مثل التعبئة والتغليف الغذائي والمستهلكات اليومية

المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية تحتاج المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية إلى منتجات الورق المعاد تدويره لاستخدامها في حملات التوعية البيئية أو التوزيع على الجمهور يمكن توجيه المشروع لتلبية احتياجات هذه الجهات

الصناعات الأخرى يمكن توجيه المشروع لتلبية احتياجات الصناعات الأخرى التي تستخدم منتجات الورق، مثل صناعة الأثاث والكتب والصناعات الفنية والحرفية. هذه الصناعات فرصة إضافية لتسويق منتجات الورق المعاد تدويره.

**مبررات اختيار السوق:**

فرص النمو والطلب المستدام يعد سوق الورق المعاد تدويره من الأسواق النامية والتي تشهد زيادة في الطلب مع التوجه المتزايد نحو الاستدامة والحفاظ على البيئة يزداد الاهتمام بإعادة التدوير واستخدام المواد المعاد تدويرها، وبالتالي يمكن توقع طلب متزايد على منتجات الورق المعاد تدويره

- قياس شدة المنافسة:

✓ تحتوي بيئة الأعمال الجزائرية على عدد معتبر من شركات رسكلة وتدوير الورق.

- ✓ نظرا للعدد المعتبر لهذا النوع من الشركات الناشطة في الجزائر ووجودها منذ سنوات فإن حصصها في السوق تعتبر كنقطة قوة بالنسبة لها لكن ما يميز مشروعنا هو المنتج المستحدث في الجزائر وهو دواليب الورق، ورق الكرافت الذي نسعى من خلاله للريادة في هذا القطاع

- التكاليف والأعباء:

  - ✓ قيمة الآلات الرئيسية: 35.944.335.00
  - ✓ قيمة الورشات: 35.000.000.00
  - ✓ قيمة التجهيز: 4.000.000.00
  - ✓ قيمة التهيئة: 10.000.000.00
  - ✓ قيمة الإنجاز: 3.000.000.00

- رقم الاعمال:

  - ✓ رقم الاعمال هو اجمالي المبيعات من المنتجات والخدمات والناتج عن الأنشطة المحققة.

- النموذج الاولي التجريبي

لم يتم انجاز النموذج الأولى من ورق الكرافت ودواليب الورق كون عملية الإنتاج ترتبط أساسا بوجود الآلات الخاصة بصناعة الدواليب وإعادة التدوير.

**المطلب الثاني : تفسير النتائج**

- تشير دراسة الحالة إلى أن احتياجات مصنع ورق الكرافت لا تقتصر على اقتناء العتاد، بل تشمل بناء سلسلة تموين مستقرة للمواد الأولية، وضمان جودة المنتَج، وتثبيت منافذ بيع ( (B2Bلتأمين التدفقات النقدية، وهي محاور عادةً ما تتحسن عندما يقترن التمويل بمرافقة وتقييم صارمين. تبيّن أن منافع ‘‘التمويل بالمشاركة’’ تظهر في المشاريع الصناعية من خلال تقليص ضغط السداد الفوري مقارنةً بالقروض، وترك هامش زمني لتثبيت الإنتاج التجريبي وتحسين العملية الصناعية قبل الوصول إلى نقطة التعادل.
- يعمل الصندوق كجهاز من أجهزة الدولة على توجّه لتطوير خبرات قطاعية ودراسات خبرة لكل القطاعات، وهو عامل مهم لمشاريع مثل ورق الكرافت التي تتطلب تقديرات فنية وسوقية دقيقة. مؤشرات داعمة (أرقام

ووقائع)، حيث وجدنا أن ASF موّل 134 مشروعًا في 22 قطاعًا منذ إنشائه إلى غاية نوفمبر 2022، وهو ما يشير إلى اتساع محفظة التمويل وتنوع القطاعات. بالاضافة إلى رفع الرأس المال الاجتماعي من 2.4 مليار دج إلى 7 مليارات دج ابتداءً من 2026، ما يعني قدرة أكبر مستقبلًا على الدخول في عمليات استثمار ومرافقة أوسع. ومن بين الاستراتيجيات التي وضعت هي تسريع ديناميكية دعمه عبر تعزيز رأس المال وتكثيف التمويلات بهدف رفع عدد المؤسسات الناشئة بحلول 2029. وعليه نستنتج أن مساهمة ASF في مرافقة المشاريع الاستثمارية تتجسد في مزاوجة التمويل بالمرافقة والتقييم، وهو ما يرفع جودة القرار الاستثماري ويحدّ من اختلالات البداية (ضعف الدراسة السوقية، هشاشة نموذج الأعمال، قصور الحوكمة).

وتستنتج كذلك أن مشاريع الصناعة التحويلية مثل مصنع ورق الكرافت تكون أكثر استفادة عندما تُربط المساهمة المالية بخطة تشغيل مرحلية واضحة ومؤشرات أداء (قدرة إنتاجية، جودة، عقود بيع)، لأن المخاطر الأساسية فيها تشغيلية وسوقية بقدر ما هي مالية. كما يستفاد من المعطيات الحديثة حول توسيع رأس المال وعدد المشاريع الممولة أن الصندوق يتجه إلى تعظيم الأثر، ما يجعل تطوير أدوات متابعة ما بعد الاستثمار (Post-investment) عنصرًا حاسمًا لضمان أن التمويل يتحول إلى نتائج اقتصادية ملموسة. إذا أُرسلت (أو لُخّصت) معطيات مصنع ورق الكرافت لديك (القدرة الإنتاجية/التكلفة/السوق/عدد العمال/مصدر التموين.

النتائج تُفسَّر بأن نجاح ASF ينبع من نموذج "التمويل بالمشاركة" الذي يحول الصندوق من دائن تقليدي إلى شريك يشارك في المخاطر والمكاسب، مما يمنح المشروع مثل ورق الكرافت مرونة في مراحل الإنتاج التجريبي دون ضغط سداد فوري، ويُفسَّر ذلك بارتفاع عدد المشاريع الممولة (134 مشروعًا) كدليل على فعالية التقييم الأولي الذي يركز على قابلية السوق والفريق. كما يُفسَّر توسع رأس المال إلى 7 مليارات دينار جزائري بتوجه استراتيجي لتعزيز الأثر الاقتصادي، حيث يرتبط التمويل بمرافقة تشمل الحوكمة وبناء الشبكات، مما يقلل من معدلات الفشل في المشاريع الصناعية التي تعاني من هشاشة سلاسل التموين.

تُفسَّر النتائج دلالةً على أن مرافقة ASF تُعزِّز "الجاهزية الاستثمارية" لمشاريع مثل ورق الكرافت بنسبة أعلى عند دمجها مع دراسات سوقية وخطط تشغيل مرحلية، مما يُفسَّر نجاح 22 قطاعًا ممولًا بقدرة الصندوق على توجيه الاستثمار نحو الإنتاجية الوطنية، ويُوصَى بتعزيز هذا عبر مؤشرات أداء مشتركة لقياس التحول من التمويل إلى النتائج الاقتصادية.

# خاتمـــــــة ومقترحات

حاولنا من خلال هذه المذكرة الموسومة بـ: ‘‘مساهمة صناديق الدعم والتمويل—الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة (—(ASFفي مرافقة المشاريع الاستثمارية: مصنع ورق الكرافت أنموذجًا’’، معرفة مدى مساهمة هذا النوع من الصناديق في مرافقة وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، حيث تم التوصل إلى أن الصندوق لا يؤدي وظيفة تمويلية محضة، بل يندرج ضمن مقاربة أقرب إلى رأس المال المخاطر التي تقوم على تقاسم المخاطر والمردودية، ويعمل ASF كأداة استثمار عمومي موجّهة لدعم المشاريع المبتكرة، مع التركيز على ‘‘إضفاء الاحترافية على عملية التقييم’’ (المنتج، السوق، نموذج الأعمال...) وليس التمويل فقط بما يتيح للمؤسسة الناشئة مساحة أكبر للنمو مقارنةً بالتمويل التقليدي القائم على الضمانات الصارمة. كما أن الصندوق أُنشئ ضمن توجه وطني لتطوير منظومة المؤسسات الناشئة والابتكار، وهو ما يمنحه بعدًا مؤسساتيًا داعمًا لتوجيه الاستثمار نحو مشاريع منتِجة وقابلة للتوسع. وبالاستناد إلى نموذج ‘‘مصنع ورق الكرافت’’، بيّنت النتائج أن مرافقة الصندوق يمكن أن تُسهم في تقوية قابلية المشروع للإنجاز عبر تحسين الجاهزية الاستثمارية ( Investment Readiness)وتدعيم القرارات المتعلقة بالتجهيز، وتقدير التكاليف، وتحديد السوق المستهدف، وبناء الشراكات، بما ينعكس على تقليص مخاطر التعثر في المراحل الأولى. كما أظهر النموذج أن مشاريع الصناعة التحويلية—مثل صناعة ورق الكرافت—تحتاج إلى مرافقة متخصصة تتجاوز التمويل نحو الدعم الاستشاري والتنظيمي، خصوصًا في الجوانب المرتبطة بالامتثال، والجودة، والتموين، والقدرة على النفاذ للأسواق.

**نتائج الدراسة:**

- تشير دراسة الحالة إلى أن احتياجات مصنع ورق الكرافت لا تقتصر على اقتناء العتاد، بل تشمل بناء سلسلة تموين مستقرة للمواد الأولية، وضمان جودة المنتَج، وتثبيت منافذ بيع ( (B2Bلتأمين التدفقات النقدية، وهي محاور عادةً ما تتحسن عندما يقترن التمويل بمرافقة وتقييم صارمين. تبيّن أن منافع ‘‘التمويل بالمشاركة’’ تظهر في المشاريع الصناعية من خلال تقليص ضغط السداد الفوري مقارنةً بالقروض، وترك هامش زمني لتثبيت الإنتاج التجريبي وتحسين العملية الصناعية قبل الوصول إلى نقطة التعادل.
- يعمل الصندوق كجهاز من أجهزة الدولة على توجّه لتطوير خبرات قطاعية ودراسات خبرة لكل القطاعات، وهو عامل مهم لمشاريع مثل ورق الكرافت التي تتطلب تقديرات فنية وسوقية دقيقة. مؤشرات داعمة (أرقام ووقائع)، حيث وجدنا أن ASF موّل 134 مشروعًا في 22 قطاعًا منذ إنشائه إلى غاية نوفمبر 2022،

وهو ما يشير إلى اتساع محفظة التمويل وتنوع القطاعات. بالاضافة إلى رفع الرأس المال الاجتماعي من 2.4 مليار دج إلى 7 مليارات دج ابتداءً من 2026، ما يعني قدرة أكبر مستقبلًا على الدخول في عمليات استثمار ومرافقة أوسع. ومن بين الاستراتيجيات التي وضعت هي تسريع ديناميكية دعمه عبر تعزيز رأس المال وتكثيف التمويلات بهدف رفع عدد المؤسسات الناشئة بحلول 2029. وعليه نستنتج أن مساهمة ASF في مرافقة المشاريع الاستثمارية تتجسد في مزاوجة التمويل بالمرافقة والتقييم، وهو ما يرفع جودة القرار الاستثماري ويحدّ من اختلالات البداية (ضعف الدراسة السوقية، هشاشة نموذج الأعمال، قصور الحوكمة).

وتستنتج كذلك أن مشاريع الصناعة التحويلية مثل مصنع ورق الكرافت تكون أكثر استفادة عندما تُربط المساهمة المالية بخطة تشغيل مرحلية واضحة ومؤشرات أداء (قدرة إنتاجية، جودة، عقود بيع)، لأن المخاطر الأساسية فيها تشغيلية وسوقية بقدر ما هي مالية. كما يستفاد من المعطيات الحديثة حول توسيع رأس المال وعدد المشاريع الممولة أن الصندوق يتجه إلى تعظيم الأثر، ما يجعل تطوير أدوات متابعة ما بعد الاستثمار (Post-investment) عنصرًا حاسمًا لضمان أن التمويل يتحول إلى نتائج اقتصادية ملموسة. إذا أُرسلت (أو لُخّصت) معطيات مصنع ورق الكرافت لديك (القدرة الإنتاجية/التكلفة/السوق/عدد العمال/مصدر التموين.

**مقترحات**

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها، نقترح مايلي:

- تعزيز التكامل بين تمويل الصندوق وآليات الاحتضان والتسريع، حتى تكون المرافقة أكثر انتظامًا وقابلة للقياس بمؤشرات أداء واضحة (نسب البقاء، وتطور رقم الأعمال، وخلق مناصب الشغل).
- تركيز برامج مرافقة قطاعية للمشاريع الصناعية، وربط التمويل بخطط واضحة للرفع التدريجي للقدرة الإنتاجية، وبناء شبكة مورّدين، وتثبيت قنوات توزيع مستقرة لضمان استدامة الاستثمار.

**آفاق الدراسة**

من خلال ما تم دراسته في هذه المذكرة ووجهة التفكير التي تركز على مدى مساهمة أجهزة الدعم والتمويل في مرافقة مشروع صناعة ورق الكرافت في الجزائر يمكن تقديم بعض المواضيع التي يمكن العمل عليها مستقبلا كفجوة بحثية لهذا الموضوع هي كالتالي:

- التكامل المؤسسي بين أجهزة الدعم: دراسة شبكية ( Network/Institutional Analysis) حول تنسيق ASF مع الحاضنات والمسرّعات والجامعات والهيئات الأخرى، وقياس أثر التكامل/التداخل على سرعة التجسيد.
- أثر التمويل على استراتيجية السوق: في الصناعات التحويلية، اختبار ما إذا كان تمويل الصندوق يدفع المشروع نحو ) B2Bعقود مؤسسات) أو نحو التجزئة، وكيف ينعكس ذلك على الاستقرار المالي.
- إلى أي حد يرفع تمويل ASF احتمال بقاء المشروع بعد 36/24 شهرًا مقارنةً بمشاريع مماثلة غير ممولة؟
- ما المكون الأكثر تأثيرًا: التمويل بالمشاركة أم المرافقة/الحوكمة المصاحبة؟
- كيف تختلف فعالية تدخل ASF بين المشاريع الرقمية والمشاريع الصناعية التحويلية مثل ورق الكرافت؟

# قائمة المراجع

1- دور آليات الدعم الاجتماعي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمينة رحماني جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2022

2- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة https://www.angem.dz/ar/article/la-garantie-des-credits-bancaires 27-05-2023

3- 27 -05- 2023 https://cgci.dz/araصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/ar 28-05-2023

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مصالح رئيس الحكومة ، وكالة التنمية الاجتماعية ،مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ،الجزائر : 2001 ص17 .

6- 28 -2023-05 https://www.andi.dz/ الوكالة الوطنيّة لتنمّية الاستثمار

7- أمين السيد الحمد لطفي، "**تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة**"، دار الجامعية الاسكندرية 2006 ص21.

8- منعم زمزر الموسمي "**اتخاذ القرارات الإدارية**"، دار البازوري العلمية، عمان، 1998، ص 13

9- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 2013، ص 23.

10- بن مسعود نصرالدين، "**دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف(s.ci.bs)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية دفعة:2009-2010ص37

11- امين السيد احمد لطفي، "**دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006ص7-8.

12- مشاري أمينة وقريشي حسيبة، "**دراسة جدوى الاقتصادية لمشروع الشراكة**"، مذكرة نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، فرع مالية، المركز الجامعي بالمدية، الدفعة 2007-2008 ص7.

13- نبيل شاكر، "**اعداد دراسات وتقييم المشروعات الجديدة**"، مكتبة عين الشمس، القاهرة ،1998ص17

14- https://www.e3melbusiness.com/blog

15- يحيى عبد الغني ابو الفتوح، "**دراسات جدوى المشروعات**"، (بيئية، تسويقية، مالية) دار الجامعة الحديدة للنشر، الاسكندرية، مصر،2003، ص19

16- فروخي امين، "**دراسات جدوى المشاريع الصناعية، حدود الدراسات في الجزائر**"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002ص8.

17- كاظم جاسم العيساوي، "**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**"، ظار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان،الاردن،2002ص40-41.

18- [1] كمال زموري، ربيع قرين، **دراسة تحليلية لمساهمة هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية: واقع التجربة الجزائرية**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة (الجزائر).

19- دينواي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء، "**المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني**"، المجلد 07، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03

20-بن حسان حكيم دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة G.M.D LA BELLE مؤسسة لصناعة القرينة والسميد 2006.

21- **S.CI.BS 2010 دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صاف،** بن مسعود نصر الدين

22- يمينة رحماني، **دور آليات الدعم الاجتماعي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (90) / العدد (1)، جوان 2022

23- [1] بن جارة يوسف، سافير فيصل، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وحدة ورقلة كنموذج** 2016-2017.

24- [1] بوشنافة أحمد. سعيد نعيمة، **دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)**، جامعة بشار مجلة البشائر الاقتصادية العدد الثالث – العدد 02(جوان 2017